جامعة الريّان

AL RAYAN UNIVERSITY

كلية الاقتصاد

اسم الطالب :.....

السمستر (الثاني)

اسم المادة (اقتصاد كلي 2)

قرطاسية جامعة

الريان درنة

السعر(5 دينار)

اعداد الاستاذ

أ.سعد دخيل

الشيت المباع لا يرد ولا يستبدل فارجوا التأكد من طلبك قبل المجئ لكي لا تحرج نفسك وتحرجني معاك

جامعة الريّان
AL RAYAN UNIVERSITY

يوجـــــــــــــــد لدينـــــــــــــا

تنسيق بحوث

سحب بحوث من الهاتف

اوراق بحثية

للسحب من الهاتف الارسال علي رقم

0917902355

الباب الأول

"مقدمة في الاقتصاد الكلي"

تتناول هذه المادة الاقتصاد الكلي أي العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ككل، وهي تختلف عن المادة السابقة الاقتصاد الجزئي في طريقة التحليل، ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

1- **الاقتصاد التحليلي الجزئي:**
يتناول دراسة العلاقات الاقتصادية على نحو فردي، فمثلاً يدرس علاقة فرد أو مجموعة أفراد بسلعة معينة من حيث الشراء، والاستهلاك، ويدرس قدرة المنشآت، ورغبتها في إنتاج، أو بيع سلعة معينة، أو مجموعة سلع، وكيف يتبادل الأفراد، والمنشآت السلع فيما بينهم.

2- **الاقتصاد التحليلي الكلي:**
يتناول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ككل، مثلاً يدرس الاستهلاك الخاص بجميع السلع، وليس الاستهلاك الخاص بسلعة معينة، ويدرس البطالة في المجتمع كله، وليس في منشأة معينة، ويدرس المستوى العام لأسعار السلع كلها، وليس سعر سلعة معينة، وكذلك يدرس محددات الدخل القومي، وطرق قياسه.

***قطاعات الاقتصاد:**
ينقسم الاقتصاد إلى عدة قطاعات، كل قطاع ينفق دخله على اقتناء السلع، والخدمات، وهذه القطاعات هي:
1- قطاع العائلات (القطاع العائلي): يسمى أيضاً قطاع المستهلكين.
2- قطاع الأعمال: يضم المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال.
3- القطاع الحكومي: القطاع التابع لحكومة الدولة.
4- القطاع الخارجي: يضم المعاملات الدولية من صادرات، و واردات.

***تعريف الناتج القومي والدخل القومي:**
الناتج القومي الإجمالي هو قيمة ما أنتج من سلع، وخدمات نهائية مقومة بأسعار السوق في فترة زمنية معينة.
يجب أن نوضح من هذا التعريف:

1. الناتج القومي الإجمالي يعني قيمة السلع، والخدمات وليس كميتها.
2. السلع، والخدمات نهائية أي تستهلك مباشرة، وليس لإنتاج سلعة أخرى.
3. مقوم بأسعار السوق تحدد بأسعار عن طريق العرض، والطلب.
4. يكون الناتج في فترة زمنية معينة سنة، أو ربع سنة، أو شهر، إلخ.

أما الدخل القومي الإجمالي فهو مجموع الدخول التي تحصلت عليها عناصر الإنتاج في الاقتصاد نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية.

***التدفق الدائري للدخل:**
يوضح كيفية تدفق السلع والدخل في ما بين القطاعات الاقتصادية، ونفترض هنا للتبسيط أن هناك قطاعان فقط في الاقتصاد، هما القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، نجد أن التبادل بينهما يوضحه الشكل التالي:

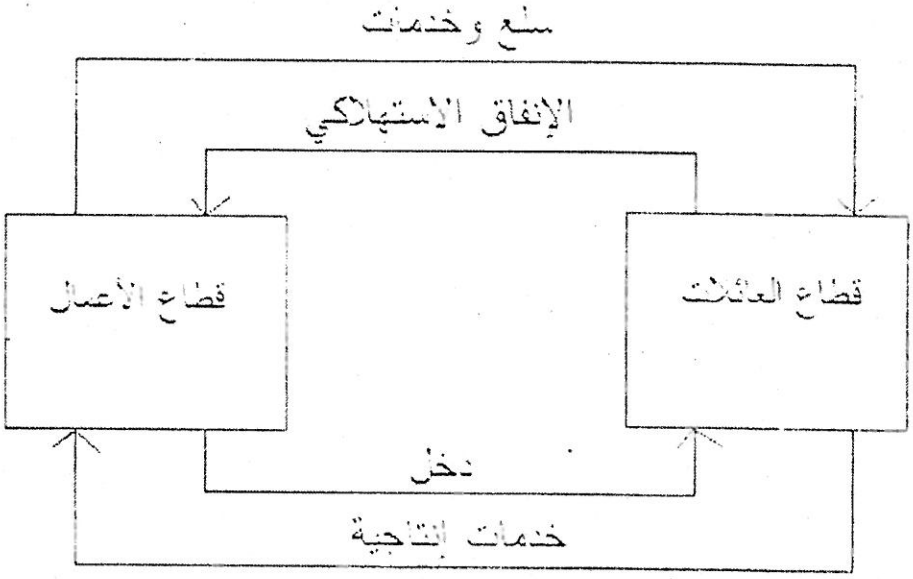

من الشكل نرى أن الدخل الذي تحصلت عليه العائلات أنفقته على السلع، والخدمات، وأن السلع المباعة من قطاع الأعمال هي سلع مشتراة من وجهة نظر العائلات اشترته بالدخل الذي حصلت عليه من وراء قيامها بالعملية الإنتاجية، ونفهم من ذلك كله أن الدخل يساوي الإنفاق، أو أن الدخل القومي الإجمالي يساوي الناتج القومي الإجمالي.

***عناصر الإنتاج في الاقتصاد:**
عناصر الإنتاج تقوم بالعملية الإنتاجية، وتحصل على عائد من وراء قيامها بهذه العملية، ولكل نوع من العوائد له اسم مختلف، وعناصر الإنتاج هي:

1- **العمل** (العنصر البشري): يحصل على أجر مقابل مساهمته في الإنتاج.
2- **رأس المال**: يشمل الآلات، والمعدات، والعائد من وراء استخدامها يسمى فائدة.

3- **الأرض**: وما تحويه من معادن، و ثروات، مثل الحديد، والنفط، والعائد من استخدامها يسمى ريعاً.
4- **التنظيم**: وهو التنسيق بين عناصر الإنتاج السابقة في سبيل تحقيق العملية الإنتاجية، والشخص الذي يدير هذه العملية يسمى المنظم، ويحصل على ربح كحافز له لإدارة الإنتاج.

أسئلة الباب الأول

س1) قارن بين كلا من:

ا- الاقتصاد التحليلي الجزئي.
ب- الاقتصاد التحليلي الكلى.

س2) ما هي القطاعات الاقتصادية التي تكون النشاط الاقتصادي للمجتمع؟

س3) اشرح نموذج التدفق الدائري للدخل، وكيفية عمل هذا النموذج؟

الباب الثاني

" طرق قياس النشاط الاقتصادي "

إذا كنا نقيس النشاط الإقتصادي لمنشأة واحدة تنتج سلعة معينة، لكان من السهل علينا أن نعرف حجم التغير في الإنتاج عن طريق معرفة الكمية المنتجة من السلعة.
لكن عند قياس النشاط لمجتمع بأسره، علينا أن نحسب القيمة النقدية للسلع المنتجة.

مثال
بافتراض أن اقتصاد دولة ما ينتج سلعتين فقط، أسعارهما، والكميات المنتجة منهما موضحة في الجدول كما يلي:

السلعة	سعر السوق	الكمية
قمح	10 دينار	100,000
الترابة (اسمنت)	20 دينار	50,000

علينا أولاً إيجاد القيمة النقدية للقمح، ويكون ذلك بضرب سعر الكيس في عدد الأكياس:
$10 \times 100,000 = 1,000,000$ دينار

ثانياً نوجد القيمة النقدية للمنتج من الترابة:
$20 \times 50,000 = 1,000,000$ دينار

ثالثاً نوجد قيمة الناتج القومي الإجمالي بجمع القيم النقدية للمنتج من القمح، والترابة:
$1,000,000 + 1,000,000 = 2,000,000$ دينار
وهي قيمة الناتج القومي الإجمالي لهذه الدولة.

وهناك ثلاث طرق لقياس الناتج القومي الإجمالي، هي طريقة الإنفاق، وطريقة الدخل، وطريقة القيمة المضافة.

أولاً – طريقة الإنفاق:
عرفنا سابقاً أن الاقتصاد مقسم إلى أربع قطاعات هي القطاع العائلي، وقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي، والقطاع الخارجي، وكل قطاع من هذه القطاعات يقتني أفراده السلع والخدمات، لكن لكل واحد فيهم نوعه الخاص من الإنفاق:

القطاع العائلي ← استهلاك
قطاع الأعمال ← استثمار
القطاع الحكومي ← إنفاق حكومي
القطاع الخارجي ← صادرات – واردات

ومجموع كل هذا الإنفاق هو الناتج القومي الإجمالي.

1- الاستهلاك:
ينقسم الاستهلاك إلى:
أ. استهلاك من السلع المعمرة كالسلع الكهربائية، والسيارات.
ب. استهلاك من السلع غير المعمرة، كالغذاء، والملابس.
جـ. الخدمات مثل التعليم، والصحة.

2- الاستثمار:

أ. هو أي إنفاق يقوم به المستثمرون لزيادة إنتاجية المجتمع، أي الإنفاق على الآلات، والمعدات التي تؤدي إلى زيادة الناتج من السلع، والخدمات.
ب. شراء مصنع مؤسس منذ خمس سنوات في هذه السنة لا يعتبر استثماراً، لأن الاستثمار تم احتسابه منذ خمس سنوات، إلاّ إذا أضفيت أي زيادة للمصنع أدّت إلى زيادة إنتاجيته، مثل شراء الآلات جديدة.
جـ. لا يشمل الاستثمار شراء الأسهم، والسندات، لأن شراءها لا يؤدي إلى زيادة إنتاجية المجتمع، وإنما هو مجرد تحويل مالي من شخص إلى آخر.

3- الإنفاق الحكومي:
يشمل أي إنفاق على السلع، والخدمات تقوم به حكومة الدولة كشخصية اعتبارية.

4- القطاع الخارجي:
يشمل الصادرات وهي أي سلع تم بيعها إلى خارج الدولة، مطروحاً منها الواردات وهي أي سلع تم شراؤها من خارج الدولة إلى داخلها.

ثانياً – طريقة الدخل المكتسب:
تعتمد هذه الطريقة على حساب الدخول أو العوائد التي تتحصل عليها عناصر الإنتاج نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية، ولكل عنصر إنتاج نوع خاص من العوائد، فقد درسنا سابقاً أن:
العمل يتحصل على أجر.
رأس المال يتحصل على فائدة.
الأرض تتحصل على ريع.
التنظيم يتحصل على ربح.

وبجمع هذه العوائد على مستوى الاقتصاد نحصل على الدخل القومي الإجمالي بطريقة الدخل. وتحسب هذه العوائد كما يلي:
1- **تعويضات العاملين:** وتشمل أي أجور، أو مرتبات تدفع للعاملين في الدولة.
2-**الفوائد:** يتم حساب صافي الفوائد، أي الفرق بين الفوائد المدفوعة، والفوائد المستلمة في كل الاقتصاد.
3- **الإيجارات:** تحسب أي إيجارات أو ريوع دفعت للملاّك نظير استغلال أملاكهم من أراضٍ، وعقارات، وغيرها.
4- **الأرباح المساهمة:** وهي الفرق بين الإيرادات والتكاليف في الشركات المساهمة، وتشمل الضرائب التي تفرضها الدولة على الأرباح، ثم الأرباح غير الموزعة (أو الأرباح المحتجزة التي تقصد المنشأة توزيعها على المساهمين في وقت لاحق)، ثم الأرباح الموزعة على المساهمين.
5- دخل **الشركات الخاصة:** يشمل دخل كل الشركات الخاصة عدا الشركات المساهمة.

6- **استهلاك رأس المال**: وهو تقدير نقدي للتقادم في المعدّات، والآلات الرأسمالية.

7- **الضرائب غير المباشرة**: هي الضرائب التي تفرض على السلع مثل الرسوم الجمركية.

مثال)

إذا توفرت البيانات التالية عن إحدى الدول بملايين الدينارات:

استثمار إجمالي 620، صادرات 900، تعويضات عاملين 1900، صافي الفائدة 50، استهلاك 1400، إنفاق حكومي 2500، واردات 420، إيجارات 300، أرباح مساهمة 1500، استهلاك رأس المال 300، دخل شركات خاصة 800، ضرائب غير مباشرة 150.

أوجد الدخل القومي الإجمالي بطرقتي الإنفاق، والدخل.

الحل

طريقة الإنفاق		طريقة الدخل	
استهلاك	1400	تعويضات عاملين	1900
استثمار	620	صافي الفائدة	50
إنفاق حكومي	2500	إيجارات	300
صادرات	900	أرباح مساهمه	1500
-واردات	-420	دخل شركات خاصة	800
		ضرائب غير مباشرة	150
		استهلاك رأس المال	300
الناتج القومي الإجمالي	5000	الدخل القومي الإجمالي	5000

ثالثاً – طريقة القيمة المضافة:

تعتمد هذه الطريقة على تقدير الإضافة التي تضيفها كل عملية إنتاجية إلى قيمة السلعة.

مثال

بافتراض أن صنع بدلة يتم عبر خمس مراحل إنتاجية هي كالتالي:

المرحلة	قيمة السلعة	القيمة المضافة
مزرعة تربية أغنام	30	30
غزل ونسج الصوف	80	50
مصنع البدل الجاهزة	140	60
تسويق البدلة	210	70
المجموع	460	210

في العمود قيمة السلعة تم توضيح قيمة السلعة بعد كل عملية إنتاجية، وتم جمع هذه القيم، وأعطانا القيمة 460 ديناراً، وهي قيمة لا تمثل قيمة البدلة في الواقع.

في عمود القيمة المضافة احتسبنا قيمة الإضافة التي تضيفها كل عملية إنتاجية إلى قيمة السلعة، ومجموع هذه القيم المضافة يعطينا قيمة السلعة في السوق وهي 210 ديناراً.

أسئلة الباب الثاني

س1) لماذا تستخدم القيم النقدية عند حساب الدخل القومي؟

س2) اشرح الطرق الثلاثة لحساب النشاط الاقتصادي للمجتمع.

الباب الثالث

" مصطلحات اقتصادية تتعلق بالدخل القومي"

1- الناتج القومي الصافي:
بعد إيجاد الدخل القومي بإحدى الطرق السابقة، نوجد الناتج الصافي كما يلي:

الناتج القومي الصافي = الدخل القومي الإجمالي – استهلاك رأس المال

2- الدخل القومي:
الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة

الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على السلع مثل الرسوم الجمركية.

3- الدخل الشخصي:
الدخل الشخصي = الدخل القومي + إعانات – (اشتراكات ضمان + ضرائب أرباح + أرباح غير موزعة)

4- الدخل المتاح :
الدخل المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة

الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تفرض مباشرة على دخل المستهلك.

5- الدخل المحلي الإجمالي:
هو الدخل الذي يكتسبه الناس في الدولة بغض النظر عن جنسيتهم.

أما الدخل القومي الإجمالي فهو الدخل الذي يكتسبه الناس المنتمين إلى دولة بغض النظر عن مكان إقامتهم.

6- الدخل الفردي (متوسط دخل الفرد):
هو حاصل قسمة الدخل القومي الإجمالي على عدد السكان.
مثال احسب الدخل الفردي لدولة عدد سكانها 5 مليون نسمة، ودخلها الإجمالي 20 مليار دينار
الحل

$$\frac{20,000,000,000}{5,000,000} = 4,000 \text{ دينار}$$

7- الدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي:

الدخل القومي النقدي هو الدخل القومي بدون مراعاة التغير في مستوى أسعار السلع.
الدخل القومي الحقيقي هو الدخل القومي بعد مراعاة التغير في مستوى أسعار السلع.
مثال

السنة	الدخل القومي النقدي	الرقم القياسي للأسعار	الدخل القومي بأسعار سنة 2008
2008	48	100	$48=100\times\frac{48}{100}$
2009	60	120	$50=100\times\frac{60}{120}$
2010	63	140	$45=100\times\frac{63}{140}$

نلاحظ أن الدخل عام 2010 هو أكبر من الدخل عام 2009 بالقيم النقدية، ولكن بعد مراعاة التغير في الأسعار نجد أن الدخل الحقيقي عام 2010 هو أقل من عام 2009.

مثال
إذا تحصلنا على بيانات متعلقة بإحدى الدول بملايين الدينارات:
استهلاك 400، إجمالي الاستثمار 150، صادرات 150، واردات 100، استهلاك رأس المال 50، ضرائب غير مباشرة 25، إنفاق حكومي 250، ضرائب مباشرة 50، إعانات 20، اشتراكات ضمان 30، أرباح غير موزعة 45، ضرائب أرباح 15. أوجد:
1- الناتج القومي الإجمالي.
2- الناتج القومي الصافي.
3- الدخل القومي.
4- الدخل الشخصي.
5- الدخل المتاح.

الحل
1- الدخل القومي الإجمالي = استهلاك + استثمار + إنفاق حكومي + صادرات - واردات
= 400 + 150 + 250 + 150 - 100 = 850
2- الدخل القومي الصافي = الدخل القومي الإجمالي – استهلاك رأس المال
= 850 – 50 = 800
3- الدخل القومي = الدخل الصافي – ضرائب غير مباشرة
= 800 - 25 = 775
4- الدخل الشخصي = الدخل القومي + إعانات – (اشتراكات ضمان + ضرائب أرباح + أرباح غير موزعة)
= 775 + 20 – (30+15+45) = 705
5- الدخل المتاح = الدخل الشخصي – ضرائب مباشرة
= 705 – 50 = 655

*بيانات فعلية من الاقتصاد الليبي:

البند	2002	2003	2004	2005
1. الاستهلاك الكلي	**19,080.5**	**18,705.1**	**20,801.7**	**24,861.1**

أ. الاستهلاك الخاص	14,768.3	14,061.8	15,669.3.	18,148.6
ب. الاستهلاك العام	4,312.2	4,643.3	5,132.4	6,712.5
2. تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	**3,579.5**	**3,330.7**	**3,987.5**	**4,807.0**
أ. الخاص	640.7	732.8	877.3	1105.6
ب. العام	2,938.8	2,597.9	3,110.2	3,701.4
3. التغير في المخزون	**150.0**	**138.0**	**167.0**	**202.1**
4. صافي التعامل مع الخارج	**3,104.0**	**9,558.0**	**16,530.0**	**26,155.0**
الصادرات من السلع والخدمات	12,512.0	18,770.0	27,928.0	40,613.0
الواردات من السلع والخدمات	(9,408.0)	(9,212.0)	(11,398.0)	(14,458.0)
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	**25,914.0**	**31,731.8**	**41,486.2**	**56,025.2**

المصدر :مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - الربع الرابع 2007.

الأرقام الواردة أعلاه هي أرقام فعلية أخذت من الاقتصاد الليبي، وهي بملايين الدنانير، وبالأسعار الجارية (أي بدون مراعاة التضخم)، وتبين الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الليبي بإيجاد مجموع الاستهلاك، وتكوين رأس المال الثابت، والتغير في المخزون، وصافي التعامل مع الخارج.

***هذه بيانات تم تحصيلها عن الاقتصاد الليبي:**

السنة	الناتج القومي النقدي(*)	المستوى العام للأسعار (100=1997)	الناتج القومي الحقيقي(*) بأسعار سنة 1997
1995	10672.3	68.3	15625.6
1996	12327.3	83.3	14798.7
1997	13800.5	100.0	13800.5
1998	12610.6	126.2	9992.6
1999	14075.2	135.5	10387.6
2000	17620.2	110.1	16003.8
2001	18720.2	100.0	18720.2
2002	25914.1	90.5	28634.4
2003	31731.8	88.6	35814.7
2004	40307.0	86.6	46543.9

(*) القيم بالمليون دينار.

الجدول السابق يبين الناتج القومي النقدي لليبيا، ثم الناتج القومي الحقيقي باعتماد سنة 1997 سنة للأساس.

أسئلة الباب الثالث

س1) بلغ الدخل القومي النقدي في سنة 1992 في أحد البلدان 360 م.د وأن الرقم القياسي للأسعار 120% أوجد مقدار الدخل القومي الحقيقي.

س2) عرف كلا من الدخل القومي الاجمالي ، الدخل المتاح، الناتج القومي الصافي، الدخل الحقيقي.

س3) إذا توفرت البيانات التالية عن إحدى الدول بملايين الدينارات:
استثمار إجمالي 725، صادرات 700، تعويضات عاملين 1350، دخل شركات خاصة 200، صافي الفائدة 75، استهلاك 1250، إنفاق حكومي 2200، واردات 1075، إيجارات 250، أرباح مساهمة 1425، استهلاك رأس المال 400، ضرائب غير مباشرة 100.
أوجد كلّ من الدخل القومي الإجمالي بطريقتي الدخل، والإنفاق.

س4) إذا تحصلنا على بيانات متعلقة بإحدى الدول بملايين الدينارات:
استهلاك 440، إجمالي الاستثمار 150، صادرات 350، واردات 200، استهلاك رأس المال 60، ضرائب غير مباشرة 40، إنفاق حكومي 660، ضرائب مباشرة 65، إعانات 40، اشتراكات ضمان 35، أرباح غير موزعة 55، ضرائب أرباح 25. أوجد:
1- الناتج القومي الإجمالي.
2- الناتج القومي الصافي.
3- الدخل القومي.
4- الدخل الشخصي.
5- الدخل المتاح.

س5) أكمل الجدول التالي

السنة	الدخل القومي النقدي	الرقم القياسي للأسعار	الدخل القومي الحقيقي
2015	42	100	
2016	44	80	
2017	50	125	
2018	84	140	
2019	88	160	

جامعة طيبة
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد

(12)

محددات الدخل القومي (الاستهلاك الإدخار)

أولا : الاستهلاك :

يعرف الاستهلاك بأنه استعمال السلع والخدمات بشكل مباشر ونهائي بغرض إشباع الرغبات والحاجات البشرية المتنوعة والمتجددة واللانهائية، وهذا يعني من وجهة النظر الاقتصادية أن الاستهلاك عكس الإنتاج وطلب الفرد الحصول على سلعة أو خدمة معينة لاستهلاكها هو الذي يدفع الإنسان إلى القيام بمجهود للحصول على تلك السلعة أو الخدمة إما مباشرة عن طريق إنتاجها بنفسه أو بالحصول على دخل يستعمل في شرائها وعلى ذلك فالرغبة أو الحاجة إلى الاستهلاك هي القوة المحركة للنشاط الاقتصادي .

❖ الاستهلاك ومحدداته :

أن حجم الاستهلاك ونوعيته يتحدد أساساً بالدخل ، أي أن الاستهلاك يعتبر متغير تابع بينما الدخل متغير مستقل . إلا أن هذا لا يعني أن الدخل هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على الاستهلاك فهناك العديد من المتغيرات الأخرى والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تضم الأولى مجموعة العوامل الموضوعية وتضم الثانية مجموعة العوامل الذاتية. ويمكن تناول هذه المتغيرات على النحو التالي :

1- **العوامل الموضوعية :**

يقصد بالعوامل الموضوعية تلك العوامل التي تقع خارج نطاق التأثيرات الذاتية للإنسان وهي عوامل يمكن قياسها كمياً ، ومنها على سبيل المثال :

أ. **توزيع الدخل** : فكلما كان توزيع الدخل قريباً من العدالة التوزيعية كلما كان الميل الحدي للاستهلاك مرتفعاً والعكس صحيح .

ب. **السياسة المالية** : تؤثر السياسة المالية على الاستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل .

ج- **سعر الفائدة** : ارتفاع سعر الفائدة يعمل على جذب المزيد من المدخرات وبالتالي فإنه يؤثر أيضاً على الجزء المكمل والموجه للاستهلاك .

د- **الخواص الاجتماعية للسكان** : تؤثر الخواص الاجتماعية للسكان تأثير كبيراً على حجم ونوعية الاستهلاك فعلى سبيل المثال من المعروف أن الأنماط الاستهلاكية لسكان الحضر تختلف عن الأنماط الاستهلاكية لسكان الريف ، ومن ثم فإن اختلاف النسبة السكانية الحضرية الريفية تؤثر على حجم ونوعية الاستهلاك الكلي .

2- **العوامل الذاتية :**

قصد بالعوامل الذاتية مجموعة من العوامل المؤثرة على الاستهلاك ولا يمكن قياسها كمياً ومعظم هذه العوامل تتعلق بسيكولوجية الأفراد والظروف الاجتماعية لهم . ومن أهم هذه العوامل مايلي :

أ. **تامين المستقبل** : يتوقع بعض الأفراد أن يتعرضوا للمرض أو الحوادث أو العجز في المستقبل وهذا الأمر يدفعهم إلى الإدخار لتأمين مستقبلهم وبالتالي تأجيل قدر من الاستهلاك الحالي إلى المستقبل ويعتمد ذلك على النظرة التفاؤلية أو التشاؤمية للإنسان .

ب. **التقليد أو المحاكاة** : من الظواهر الأجتماعية المعروفة أن الأفراد يحاولون باستمرار تقليد الطبقات الأعلى في المجتمع ، وهذا الأمر يعد من الأمور الدافعة إلى زيادة الاستهلاك .

ج. **التقدم الحضاري** : المزيد من التقدم الحضاري يعني المزيد من الإنفاق الاستهلاكي فكلما زاد التقدم الحضاري زاد الميل الحدي للاستهلاك .

الدالة الاستهلاكية :

تعتبر الدالة الاستهلاكية أحد العلاقات الرئيسية ذات التأثير البالغ الأهمية على النشاط الاقتصادي ككل ، وهي تعبير عن العلاقة التي تربط بين الدخل كمتغير مستقل والإنفاق الاستهلاكي كمتغير تابع . $C = f(y)$

حيث : c تمثل الاتفاق الاستهلاكي Y تمثل الدخل .

ويتضح من هذه الدالة أن الاستهلاك دالة موجبة للدخل أي يزداد بزيادة الدخل .

الصيغة الرياضية لداله الاستهلاك :

$$C = a + by$$

حيث : a عبارة عن ثابت الاستهلاك

- وهو عبارة عن الجزء من الاستهلاك الغير مرتبط بالدخل ، أو عبارة عن قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر .

b عبارة عن ميل داله الاستهلاك

- وهي عبارة عن الجزء من الاستهلاك المرتبط بالدخل

- وهو عبارة عن الميل الحدي للاستهلاك M. P.C

وتتراوح قيمته بين (صفر ، 1).

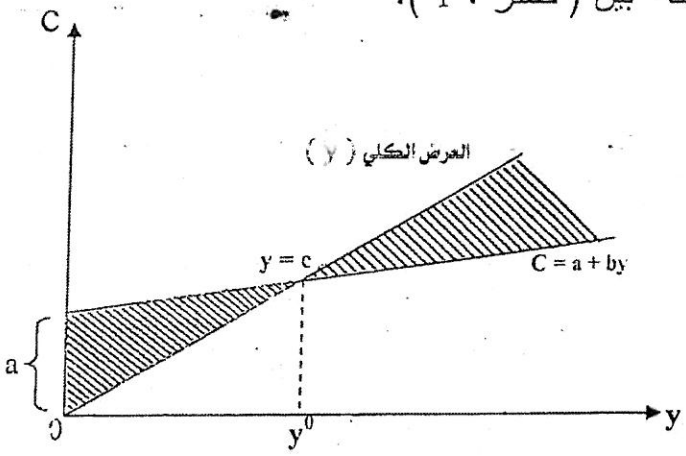

(الشكل البياني لدالة الاستهلاك)

ويتضح من الشكل السابق أن دالة الاستهلاك دالة خطية حيث أن الاستهلاك لم يبدأ من نقطة الأصل (أي لم يبدأ من الصفر) لأنه إذا كان الدخل يساوى صفر فإن الاستهلاك لا يمكن أن يساوى صفر. وذلك لأنه لا بد وأن يقوم المجتمع بالاستهلاك حتى ولو كان ذلك عن طريق السحب من مدخرات سابقة أو الاستدانة من الخارج وفي هذه الحالة يكون الإدخار بالسالب.

وعند النقطة (y^0) يكون الدخل مساوي للاستهلاك . ويكون الإدخار يساوي صفر.

الميل المتوسط للاستهلاك : A.P.C

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل ، أو بمعنى أخر النسبة المتوسطة من الدخل التي تذهب إلي الاستهلاك . ويمكن توضيح ذلك رياضياً على النحو التالي :

$$A.P.C = \frac{C}{Y}$$

ملاحظة : كلما زاد الدخل انخفض الميل المتوسط للاستهلاك .

الميل الحدي الاستهلاك : M.P.C

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك التغير في الإنفاق الاستهلاكي القومي المصاحب للتغير في مستوى الدخل القومي

$$M.P.C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ثانيا : الإدخار ومحدداته :

الإدخار هو الامتناع عن الاستهلاك في الفترة الزمنية الحالية بغرض زيادة الاستهلاك في الفترة الزمنية المقبلة ، وهو الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق على السلع الاستهلاكية بشرط أن يستخدم ذلك الجزء في الإنفاق على السلع الاستثمارية .

الدالة الإدخارية :

وهي التعبير عن العلاقة التي تربط بين الإدخار كعامل تابع وبين الدخل كعامل مستقل ، ويمكن التعبير عنها على النحو التالي :

حيث أن : $S = f(Y)$

Y تمثل الدخل ، S تمثل الإدخار .

ملاحظة :

- أن الإدخار يزداد بزيادة الدخل .
- أن الإدخار يُصبح سالباً إذا قل الدخل عن مستوى معين .

ويمكن اشتقاق دالة الإدخار من دالة الاستهلاك وذلك على النحو التالي : $Y = c + s$

$\therefore S = Y - C$

وبالتعويض عن الاستهلاك (C) :

$C = a + by$

$S = y - (a + by)$

$S = y - a - by$

$S = -a + y - b\,y$

$S = -a + (1 - b)\,y$ ⟵ دالة الادخار

حيث : (a–) : الجزء الثابت من الدالة وهو الجزء من الإدخار عندما يكون الدخل يساوي صفر .

(1 – b.) : ميل الدالة الإدخارية أو " الميل الحدي للإدخار " (M.P.S) .

الميل المتوسط للإدخار: A.P.S

يقصد بالميل المتوسط للإدخار النسبة المئوية من الدخل التي تحول إلى الإدخار ويُمكن توضيحها رياضياً على النحو التالي :

$A.P.S = 1 - A.P.C$

ملاحظات :

1. كلما زاد الدخل زاد الميل المتوسط للإدخار ويمكن أثبات ذلك من دالة الإدخـــار وذلك بقسمة الدالة الإدخارية على (y) فنحصل على

$$A.P.S = \frac{S}{Y}$$

ويتبين من المعادلة أنه كلما زاد الدخل (Y) كلما أنخفض الجزء السالب وبالتالي يزداد الميل المتوسط للإدخار .

2. مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للإدخار يساوي واحـد وأن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض كلما زاد الدخل وبالتالي يزداد الميل المتوسط للإدخار .

$\because$ A.P.C + A.P.S = 1

$\therefore$ A.P.S = 1 - A.P.C

الميل الحدي للإدخار M.P.S

يُمكن تعريف الميل الحدي للإدخار على أنه التغير في الإدخار القومي المصُاحب للتغير فـــي مستوي الدخل القومي أو بمعني أخر هو عبارة عن ميل الدالة الإدخارية على النحو التالي :

$$M.P.S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

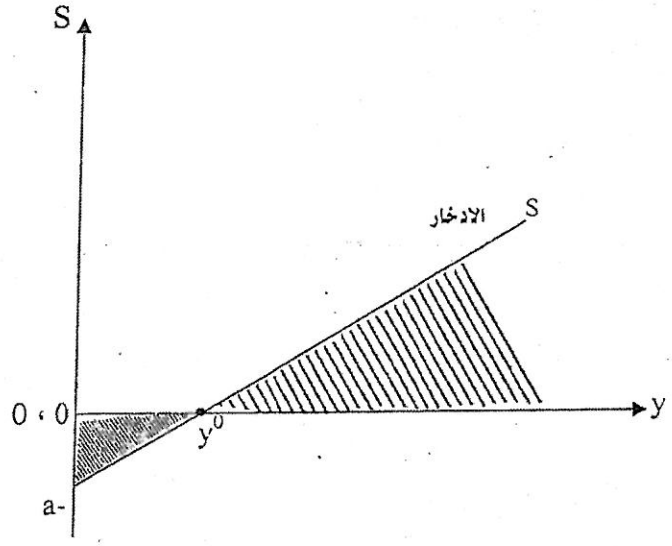

(الشكل البياني لدالة الادخار)

ويتضح من الشكل السابق أن النقطة " y " هي النقطة الفاصلة بين الإدخار السالب والإدخار الموجب ، أي أن كلما زاد الدخل القومي كلما أنخفض الإدخار السالب حتى يصل إلي النقطة " y^0 " حيث يبدأ الإدخار الموجب .

مـــــــثال (1) :

إذا كانت لديك دالة الاستهلاك التالية :

$$C = 30 + 0.8\ y$$

المطلوب :

1. كون جدول الاستهلاك عند مستويات الدخل التالية :

Y = 100 ، 150 ، 200 ، 250 ، 300 .

2. أحسب كلاً من الميل الحدي للاستهلاك ، M.P.C ، الميل المتوسط للاستهلاك A.P.C .

3. اشتق دالة الإدخار .

4. أحسب كلا من الميل الحدي للإدخار M.P.S ، الميل المتوسط للإدخار A.P.S.

ـ الحـــــل ـ

$C = 30 + 0.8\ y$

اشتقاق دالة الإدخار :

$S = -a + (1 - b)\ y$

$S = -30 + (1 - 0.8)\ Y$

$S = -30 + 0.2\ Y$

الدخل y	الاستهلاك C	الميل الحدي للاستهلاك $M.P.C = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	الميل المتوسط للاستهلاك $A.P.C = \frac{C}{Y}$	الإدخار S	الميل الحدي للإدخار $M.P.S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ (1 – M.P.C)	الميل المتوسط للإدخار $A.P.S = \frac{S}{Y}$ (1 – A.P.C)
100	110	0.8	1.1	10-	0.2	0.10-
150	150	0.8	1.0	0	0.2	0
200	190	0.8	0.95	10	0.2	0.05
250	230	0.8	0.92	20	0.2	0.08
300	270	0.8	0.90	30	0.2	0.10

تمـــــــرين(1) :

إذا كانت لديك دالة الاستهلاك التالية :

$$C = 20 + 0.9\ y$$

المطلوب :

1. كون جدول الاستهلاك عند مستويات الدخل التالية :

Y = 200 ، 250 ، 300 ، 350 ، 400 .

2. أحسب كلاً من الميل الحدي للاستهلاك M.P.C ، الميل المتوسط للاستهلاك A.P.C .

3. اشتق دالة الإدخار .

4. أحسب كلا من الميل الحدي للإدخار M.P.S ، الميل المتوسط للإدخار A.P.S.

تمـــــــرين(2) :

إذا كانت لديك دالة الاستهلاك التالية :

$$C = 40 + 0.8\ y$$

المطلوب :

1. كون جدول الاستهلاك عند مستويات الدخل التالية :

Y = 400 ، 500 ، 600 ، 700 ، 800 ، 900

2. أحسب كلاً من الميل الحدي للاستهلاك ، M.P.C ، الميل المتوسط للاستهلاك A.P.C .

3. اشتق دالة الإدخار .

4. أحسب كلا من الميل الحدي للإدخار M.P.S ، الميل المتوسط للإدخار A.P.S.

ثالثا : الاستثمار ومحدداته :

يعتبر الاستثمار المكون الرئيسي الثاني للطلب الكلي بعد الاستهلاك ، ويعرف بأنه الإنفاق النقدي على شراء أو إنتاج السلع الرأسمالية سواء كانت سلع رأسمالية إحلالية لتحل محل سلعا رأسمالية هالكة حيث يطلق عليه " **الاستثمار الإحلالي** ". أو سلع رأسمالية جديدة فيطلق عليه " **الاستثمار الجديد** " . وعلى ذلك فإن الاستثمار الكلي يساوي مجموع هذين النوعين من الاستثمار .

$$GI = I + D$$

حيث :

GI : هو الاستثمار الإجمالي أو الكلي..

I : هو الاستثمار الجديد أو الصافي .

D : هو الاستثمار الإحلالي أو الإهلاك .

هذا ويتوقف حجم الاستثمار على عدد من العوامل أهمها : ظهور اكتشافات جديدة ، وظهور سلع جديدة ، واكتشاف موارد جديدة ، وزيادة النمو السكاني ، وزيادة في الإنتاج والدخل . فالاستثمار يتوقف إذن على عناصر النمو الديناميكية داخل النظام الاقتصادي والتي يصعب التنبؤ بها . كما يتوقف الاستثمار أيضاً على عوامل خارج النظام الاقتصادي مثل التقدم التكنولوجي ، والظروف السياسية ، والتوقعات المستقبلية والضرائب ، والإنفاق الحكومي .

وقد قسم كينز الاستثمار إلي نوعين أطلق على أحدهما الاستثمار التلقائي ، وأطلق على الآخر الاستثمار التبعي .

أ. الاستثمار التلقائي :

يعتبر الاستثمار التلقائي متغيراً مستقلاً لا تتوقف قيمته على مستوي الدخل القومي وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية الجديدة قد يتغير بالرغم من ثبات مستوي الدخل القومي، أو بمعني آخر قد يظل الإنفاق الاستثماري ثابتاً بالرغم من تغير مستوي الدخل القومي.ويمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الشكل البياني رقم (1).

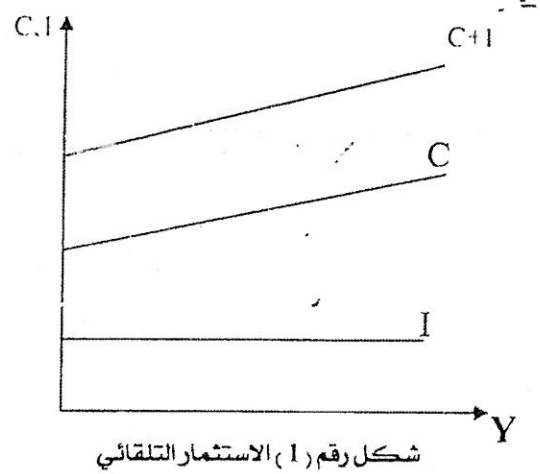

شكل رقم (1) الاستثمار التلقائي

يوضح الشكل رقم (1) الدخل القومي على المحور الأفقي ، والاستثمار على المحور الرأسي ومنحي الاستثمار التلقائي هو الخط الأفقي الموازي للمحور الأفقي . والذي يبتعد عنه بمسافة تمثل مقدار الاستثمار . وهذا يعني أن الاستثمار ثابت عند جميع مستويات الدخل المختلفة . ولكن منحني الاستثمار التلقائي قد ينتقل من مكانه نتيجة للتغير في متغيرات أخرى غير الدخل ، مثل التكنولوجيا والسياسة العامة للدولة. ويظهر أهمية مفهوم الاستثمار التلقائي في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط الشامل حيث تقوم الدولة بتحديد كمية الاستثمار مسبقاً وفقاً لأهداف محددة . أما الدول التي تأخذ بنظام الحرية الاقتصادية ، والدول التي يتزايد بها حجم القطاع الخاص فإن مستوي

الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد تتأثر بالضرورة بمستوي الدخل وهذه الاستثمارات هي التي يطلق عليها الاستثمار التبعي .

ب. الاستثمار التبعي :

يتوقف الاستثمار التبعي على مستوي الدخل ويتغير بتغيره ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2) ، الذي يوضح هذا الشكل الدخل على المحور الأفقي والاستثمار التبعي على المحور الرأسي . ومنحني الاستثمار التبعي يوضح كمية الاستثمار التبعي عند المستويات الدخلية المختلفة ، وهو منحني موجب الاتجاه يوضح أن الاستثمار التبعي دالة متزايدة للدخل .

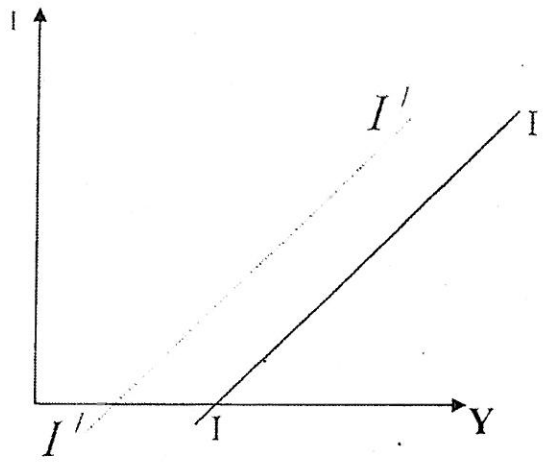

شكل رقم (2) الاستثمار التبعي

الميل المتوسط والميل الحدي للاستثمار :

يمكن هنا استخلاص مفهومين من دالة الاستثمار التبعي وهما : الميل الحدي للاستثمار، والميل المتوسط للاستثمار. وذلك بنفس طريقة استخراج الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، والميل المتوسط للاستهلاك أو الادخار، وتعتبر هذه المفاهيم

غاية في الأهمية حيث أنها تبين الجزء من الدخل القومي الذي يستثمر في سلع رأسمالية جديدة أو الزيادة في الاستثمارات التي تنشأ نتيجة لزيادة الدخل .

الميل المتوسط للاستثمار $API = \frac{I}{Y}$

الميل الحدي للاستثمار $MPI = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$،

الكفاءة الحدية لرأس المال :

أما حجم الاستثمار فيتحدد طبقاً لما يراه كينز عن طريق المفاضلة بين النسبة المئوية التي يغلها الأصل الرأسمالي – الآلة مثلاً – طوال حياته ، أي الكفاءة الحدية لرأس المال وبين سعر الفائدة الواجب دفعه نظير اقتراض ثمن هذه الآلة أو الأصل الرأسمالي . ويرى كينز أن حجم الاستثمار ولو انه يتأثر زيادة ونقصاناً بانخفاض وارتفاع سعر الفائدة ، إلا أن سعر الفائدة هذا ليس العامل الوحيد المؤثر على حجم الاستثمار كما يعتقد الكلاسيك ، فهناك الكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر على الكفاءة الحدية لرأس المال .

يجدر الإشارة إلي أن المقصود بالاستثمار هنا هو حجم السلع الحقيقية التي تستخدم في عمليات الإنتاج . فشراء شهادات الاستثمار أو الأسهم لا يعد استثماراً تبعاً لهذا المفهوم. وتعتبر استثماراً فقط عملية شراء المعدات والماكينات وبناء المصنع . وسوف نناقش في هذا القسم بعض المشاكل التي تعترض رجال الأعمال في مجال الاستثمار . فالمستثمر عندما يشتري أصلاً من الأصول الرأسمالية بثمن مُعين فإنه يُقدم على ذلك لأنه يتوقع أن يحصل على دخل سنوي لفترة معينة تزيد عن الدخل الذي يُمكنه

الحصول عليه فيما لو وضع ثمن هذا الأصل في بنك بسعر الفائدة السائد في الـــسوق .

وعلى ذلك فإن المستثمر يقارن بين العائد المتوقع من مشروعه الاستثماري وبين سعر الفائدة السائد في السوق .

وتعرف الكفاءة الحدية لرأس المال بأنها :

عبارة عن معدل الخصم الذي يساوي بين ثمن شراء الأصل الرأسمالي وبين القيمة الحالية للإيرادات السنوية المتوقعة لهذا الأصل الرأسمالي طوال حياته الإنتاجية .

المستوي التوازني للدخل :

لتحديد دخل التوازن في نموذج مكون من قطاعين فقط فإن :

التوازن يتم عندما يكون الدخل = الاستهلاك + الادخار $Y = C + S$

وكذلك فأن الدخل = الاستهلاك + الاستثمار $Y = C + I$

وتسمي هذه الطريقة بطريقة العرض الكلي والطلب لتحديد المستوى التوازني للدخل.

ومن المعادلتين السابقتين يتضح أن : $I = S$

وتسمي هذه الطريقة بطريقة التسرب والحقن (الإضافة).

لتحديد المستوى التوازني للدخل . حيث أن (**S**) الإدخار يعبر عن التسرب من تيـــار الدخل و(**I**) الاستثمار يعبر عن الحقن (الإضافة) في تيار الدخل .

- إذن يتحدد المستوي التوازني للدخل من خلال المعادلة التالية :

$$Y = C + I$$

حيث يمثل الدخل الحقيقي (**Y**) جانب العرض الكلي ، ويمثل الطرف الآخر للمعادلة جانب الطلب الكلي ، حيث يمثل (**C**) الإنفاق على السلع الاستهلاكية ويمثل (**I**) الإنفاق على السلع الاستثمارية .

وقد أوضحنا سابقاً أن الاستهلاك (**C**) هو دالة خطية متزايدة في الدخل كما توضحها المعادلة التالية :

$$C=a+by$$

وأن عنصر الإنفاق الثاني وهو الاستثمار فسوف نفترض في هذا النموذج أنه ثابت عند مستوي معين وليكن ($I_\circ$)

حيث : $I=I_\circ$

وبما أن : $Y=C+I$

$$\therefore Y = a + by + I_\circ$$

$$Y - by = a + I_\circ$$

$$Y(1-b) = a + I_\circ$$

$$\therefore Y = \frac{a+I_\circ}{(1-b)}$$

وهذه هي مغادلة تحديد دخل التوازن .

مثال (1): إذا علمت أن دالة الاستهلاك هـي : $C = 25 + 0.8Y$ وأن حجـم الإنفـاق الاستثماري يساوي (75) دينار .

المطلوب تحديد : (1) : المستوي التوازني للدخل .

(2) : مستوي الاستهلاك التوازني .

الحـــــــــل :

$$Y = C + I$$

$$\therefore Y = 25 + 0.8Y + 75$$

$$Y - 0.8Y = 100$$

$$\therefore 0.2Y = 100$$

$$\therefore Y = 500$$

- ويمكن التعويض مباشرة في المعادلة التالية :

$$Y = \frac{a + I_{\circ}}{(1 - b)}$$

$$\therefore Y = \frac{25 + 75}{1 - 0.8}$$

$$\therefore Y = \frac{100}{0.2} = 500$$

(2) لتحديد حجم الاستهلاك عند المستوي التوازني نعوض في دالة الاستهلاك كالأتي :

$$C = 25 + 0.8(500)$$

$$\therefore C = 425$$

مثال (2): باستخدام طريقة التسرب والحقن (الإضافة) احسب المستوي التوازني للدخل علماً بأن : $C = 25 + 0.8Y$ و ($I = 75$).

الحـــــــــــل :

- دالة الادخار هي $S = -a + (1-b)y$

$$\therefore S = -25 + (1-0.8)y$$

$$\therefore S = -25 + 0.2y$$

- وبالتعويض في شرط التوازن

$$I = S$$

$$75 = -25 + 0.2Y$$

$$75 + 25 = 0.2Y$$

$$100 = 0.2Y$$

$$\therefore Y = \frac{100}{0.2} = 500$$

وهو نفس المستوي التوازني للدخل الذي حصلنا عليه في المثال السابق باستخدام طريقة العرض الكلي والطلب الكلي .

مثال (3): إذا كانت دالة الاستهلاك هي : $C = 50 + 0.8Y$ وأن الاستثمار المقرر **(I)** هو 50 دينار ، أحسب المستوي التوازني للدخل .

(1) : باستخدام طريقة العرض الكلي والطلب الكلي .

(2) : باستخدام طريقة التسرب والحقن (الإضافة) .

الحـــــــــــل :

(1) باستخدام طريقة العرض الكلي والطلب الكلي . $Y = C + I$

$$\therefore Y = 50 + 0.8y + 50$$

$$Y - 0.8y = 100$$

$$\therefore 0.2Y = 100$$

المستوي التوازني للدخل $\therefore Y = 500$

(2) باستخدام طريقة التسرب والحقن (الإضافة).

$$I = S$$

وبما أن دالة الادخار هي : $S = -a + (1-b)y$

$$\therefore S = -50 + (1-0.8)y$$

$$\therefore S = -50 + 0.2y$$

وعند التوازن $I = S$

$$\therefore 50 = -50 + 0.2Y$$

$$\therefore 50 + 50 = 0.2Y$$

المستوي التوازني للدخل $\therefore Y = \frac{100}{0.2} = 500$

وهو نفس المستوي التوازني للدخل الذي حصلنا عليه باستخدام طريقة العرض الكلي والطلب الكلي .

تمرين (1) :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي $C = 40 + 0.75Y$ وأن الاستثمار المخطط هو $\mathbf{I} = 60$

فأوجد :

أ. المستوي التوازني للدخل .

ب. مستوي الاستهلاك عند التوازن .

ج. مستوي الإدخار عند التوازن .

تمرين (2) :

إذا كانت دالة الاستهلاك هي $C = 40 + 0.9Y$ وأن الاستثمار المخطط هو $\mathbf{I} = 50$

فأوجد :

أ. المستوي التوازني للدخل .

ب. مستوي الاستهلاك عند التوازن :

ج. مستوي الإدخار عند التوازن .

تمرين (3) :

إذا كانت دالة الادخار هي $S = -40 + 0.2Y$ والاستثمار المخطط هـو $\mathbf{I} = 60$ ،

المطلوب :

(1) حساب المستوي التوازني للدخل .

(2) حساب مستوي الادخار عند التوازن.

(3) مستوي الاستهلاك عند التوازن.